ملحق جريدة الحارس

يصدر عن دائرة العلاقات والإعلام
في وزارة الداخلية

2021/3/24

3

الفريق الركن عبد الامير الشمري:
نؤكد على مضاعفة الجهود وتذليل العقبات لإنجاح العملية الإنتخابية

5

رئيس مجلس المفوضين:
التنسيق مستمر مع بعثة الامم المتحدة لإتمام الإنتخابات المقبلة

6

مجلس المفوضين يصادق على إجراءات التصويت الخاص

الإنتخابات البرلمانية

رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي
يوجه المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات بتولي كامل المسؤولية لحسم اتمام الانتخابات

وزير الداخلية عثمان الغانمي:
سنعمل على توفير بيئة آمنة لإجراء الإنتخابات

مفوضية الإنتخابات تقرر عدم إجراء إنتخابات العراقيين في الخارج

في الكلمة الأسبوعية لمفوضية الإنتخابات: قرار تمديد مدة تسجيل التحالفات يمكن جميع المرشحين من التسجيل في الإنتخابات المقبلة

الحارس – أحمد سعد

إنّ الرؤية الإستراتيجية لمفوّضية الانتخابات من قرار تمديد مدة تسجيل التحالفات السياسية لغاية ٢٠٢١/٥/١، واستقبال قوائم المرشحين لغاية ٢٠٢١/٤/١٧، جاءت مستندة إلى دراسة العوامل الداخلية للمؤسّسة وتحليلها، وكيفية المواءمة في جدول العمليات الزمني بين المراحل الانتخابية وتكثيف الجهود لتحديث أنظمتها لتسهيل عمل المفوضية، ودراسة العوامل الخارجية المتمثلة بنظام التصويت الفردي غير القابل للتحويل (SNTV) الذي يتمحور حول المرشح، وليس نظام محوره الحزب أو الائتلاف.

دافع نحو النجاح

إن قرار التمديد جاء ليُمكن جميع المرشحين المؤهلين التسجيل في الانتخابات المقبلة ومن بعدها من الممكن أن يكون عضواً في أي تحالف سياسي، إضافة إلى أنّ عدد المتقدمين لا يتناسب وحجم الدوائر الانتخابية البالغ عددها (٨٣) دائرة، كما لا يتناسب وعدد المقاعد المخصّصة لأعضاء مجلس النواب البالغ عددها (٣٢٩) مقعدًا، علاوة على ذلك أن هذا التمديد يمنح الأحزاب الوقت اللازم لمناقشة المتطلبات الأساسية اللازمة لتسجيل التحالفات، ويعدّ هذا القرار الدافع الرئيس في توجيه العملية الانتخابية نحو النجاح.

ما بعد التمديد

مع قرار التمديد بلغ عدد الأحزاب المجازة رسميًا (٢٤٩) حزبًا، أمّا الأحزاب التي هي قيد التأسيس فقد بلغ عددها (٥٩) حزبًا، وأبدى (١٠٦) أحزاب الرغبة في المشاركة الانتخابية، وبلغ عدد التحالفات التي جرى التصديق عليها (٣٠) تحالفًا، فيما كان قيد التسجيل (١٠) تحالفات، كما أبدت (٧) تحالفات الرغبة بالمشاركة، فيما بلغ عدد المرشحين (١٤٤) مرشحاً للمشاركة في الحدث الانتخابي المقبل.

بيانات الناخبين

من جانب آخر تستمرّ عملية تحديث بيانات الناخبين منذ انطلاقها في ٢٠٢١/١/٢، إذ أسفرت هذه العملية عن ١,٠٤٩,٣٧٠حالة تحديث من ضمنهم المواليد الجُدد (٢٠٠١ و (٢٠٠٢) و (٢٠٠٣)، إذ بلغ عددهم ٢٧٩,٦٩٥ ناخبًا، فضلاً عن تسجيل الناخبين من النازحين وتحديث بياناتهم بايومتريًا، الذين بلغ عددهم ١٤٧٩٤ ناخبا، ممّا أدّى ذلك إلى زيادة العدد الكلي للمسجّلين بايومتريًا، البالغ عددهم ١٥,٥٣٤,٥١٨ ناخبًا، كما وزّعت ١٣,٢٨٤,٩٣١ بطاقة بايومترية.

ناخبو الخارج

في سياق عمليّتي التسجيل والتحديث البايومتريين، صادق مجلس المفوّضين على إجراءات تسجيل بيانات الناخبين العراقيين المقيمين في الخارج وتحديثها بايومتريًا من أجل ضمان تصويتهم وفق سجل ناخبين دقيق ومحدّث عبر فتح مكاتب لهم في (٢١) دولة، صادق عليها مجلس المفوّضين سابقًا؛ لغرض جمع بياناتهم النصية والحيوية وتحديثها، وتمت مفاتحة وزارة الخارجية العراقية بشأن استحصال موافقات الدول لفتح المكاتب الدولية الانتخابية، كما تعمل مفوّضية الانتخابات على تسهيل عملية البحث لناخبي الخارج للتأكّد من بياناتهم من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي للمفوّضية (WWW.ihec.iq)، أو استخدام تطبيق الهواتف الذكية في البحث عن معلومات الناخب أو من خلال مراجعة المكتب الدولي عند افتتاحه.

تنسيق مع الشركاء

تعمل مفوّضية الانتخابات على تنسيق العمل والجهود في عملية التوعية والتثقيف الانتخابي مع شركاء العملية الانتخابية من المؤسّسات والدوائر الحكومية ومنظّمات المجتمع المدني والتحالفات والأحزاب، ممّن لهم دور بارز في مراقبة عملية التحديث البايومتري، إذ زار مراكز التسجيل ٣٦٢٧ مراقبًا محلّيًا و٣٣١٠ مراقبين من وكلاء الأحزاب السياسية في عموم أرجاء العراق.

وفي السياق ذاته تتبنّى مفوضية الانتخابات آلية التواصل مع الشركاء من خلال الندوات والمؤتمرات والجلسات الحوارية بإشراف احد أعضاء مجلس المفوّضين، بغية توسيع نطاق التثقيف الانتخابي مع مراعاة شروط اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية.

مكاتب المحافظات

وفي إطار المتابعة المستمرة يُشرف أعضاء مجلس المفوّضين بصورة دورية ومباشرة على النشاطات الفنية والعملياتية في مكاتب المحافظات الانتخابية، للوقوف على المعوّقات التي تواجه العمل، والاطّلاع على نسب التسجيل والتحديث البايومتريين، ومدى انسيابية عمل الفرق الجوّالة في أثناء تسييرها لتحديث بيانات الناخبين استعدادًا لإجراء الحدث الانتخابي المقبل.

مذكرات تفاهم وتعاون

على صعيد التنسيق والتعاون المشترك، فقد وقّعت المفوّضية العليا المستقلّة للانتخابات عددا من مذكّرات التفاهم والتعاون مع وزارات الدولة والهيئات المستقلّة من أجل إنشاء علاقة تعاون متبادل بين الطرفين لدعم عمل المفوّضية واستعداداتها لإجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة، وما زال العمل مستمرًا في هذا الاتّجاه، إذ عقدت المفوّضية عدّة اجتماعات مع وزارتي الدفاع، والمالية، جرت فيها دراسة بنود مسوّدات مذكّرات التعاون المشتركة من حيث جوانبها الإدارية والقانونية للوصول إلى صيغة يتّفق عليها كلا الطرفين.

اللجنة الأمنية العليا للانتخابات

تستمرّ اللجنة في عقد اجتماعاتها الدورية لتأمين سلامة العملية الانتخابية، ومتابعة الوضع الأمني في ظلّ جائحة كورونا، واستثناء موظّفي المفوّضية من الحظر الشامل، فضلًا عن زيادة عناصر القوات الأمنية المرافقة للفرق الجوّالة أيام الحظرعند تجوالهم في المناطق لتحديث بيانات المواطنين استعدادًا للعملية الانتخابية المقبلة.

ملف تأمين الإنتخابات على طاولة العمليات المشتركة

الحارس - نور الاسدي

في إطار السعي الحكومي على إنجاح العملية الديمقراطية المتمثلة بالانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١، والتي تعد من أبرز الأحداث السياسية التي يشهدها الوطن العربي خلال الفترة المقبلة، حيث أوضحت المفوضية أن إكمال عملية إعادة تأهيل وصيانة أجهزة تسريع النتائج وأجهزة إرسال البيانات بالتعاون مع الشركات العالمية، والتي عقدت ورشة تدريبية حول صيانتها للموظفين الفنيين المختصين في المفوضية الذين سيتولون بمهمة تدريب باقي الموظفين المختصين في مكاتب المحافظات الانتخابية وبشكل هرمي، حيث تعمل الحكومة على الانتهاء من استعدادها على قدم وساق، وذلك لكي تكون سمة هذه الفعالية السياسية الشفافية والنزاهة، وتسعى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على متابعة كل ما يتعلق بانتخابات العراق ٢٠٢١ بشكل دوري، أما فيما يتعلق بالجانب الأمني وحرص الحكومة على انجاح العملية الانتخابية وتأمينها بشكل كامل، تواصل اللجنة الأمنية العليا للانتخابات اجتماعاتها الدورية لمناقشة أهم السبل الكفيلة بتوفير الأجواء الأمنية خلال الانتخابات، حيث عقدت اللجنة الأمنية العليا للانتخابات اجتماعها الدوري بمقر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وترأس الاجتماع رئيس اللجنة الفريق الركن عبد الأمير الشمري، وقال بيان صدر عن الشمري: إنه بحث خلال الاجتماع عدداً من المواضيع المتعلقة بعمل اللجنة ومنها الاستماع الى ايجازات قدمها مسؤولي اللجان الفرعية منها الميدانية والإعلامية والاستخبارية، وشدد رئيس اللجنة الأمنية على أهمية مضاعفة الجهود، وتذليل العقبات التي تعترض سير عمل اللجان وبما يجهز لقاعدة أمنية رصينة يضمن معها أمن الناخب والعملية الانتخابية عموماً، وبحث المجتمعون أهمية الاستمرار بتهيئة البنى التحتية اللازمة والمتعلقات اللوجستية الخاصة بالانتخابات، أما في جانب الكرخ من العاصمة بغداد، فقد تفقد رئيس اللجنة الأمنية العليا للانتخابات الفريق الركن عبد الأمير الشمري مكتب انتخابات بغداد الكرخ، وتأتي هذه الاستعدادات ضمن جهود المفوضية الساعية لتوفير الأجواء الأمنية المناسبة لجميع الناخبين في يوم الاقتراع، حيث استقبل مدير مكتب انتخابات بغداد /الكرخ السيد صدام ثابت الدليمي في مخازن مكتب الكرخ، والمخزن الإقليمي في بغداد نائب قائد العمليات المشتركة، ورئيس اللجنة الأمنية العليا للانتخابات الفريق الركن عبد الأمير الشمري خلال زيارة قام بها الأخير للاطلاع على الوضع الأمني وإعداد قوة الحماية المتوفرة استعداداً للانتخابات المقبلة،

وناقش السيد صدام الدليمي المتطلبات الأمنية للمرحلة القادمة، وتنسيق العمل المشترك لتجاوز التحديات الأمنية التي تقف عائقا أمام إنجاز مهام مكتب المحافظة من خلال توفير الحمايات الكافية لمقر المكتب، والمخازن، ومراكز التسجيل التابعة له، وكذلك تأمين سلامة موظفي فرق التسجيل البايومتري لتهيئة الأجواء الآمنة لإقامة انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠٢١، من جانبه أكد الفريق الشمري خلال جولته داخل المخازن على دعم ومساندة مفوضية الانتخابات وسعيه لتوفير الحماية اللازمة لمكاتبها، والعمل على توفير الوسائل المناسبة لضمان نجاح وأمن الاستحقاق الانتخابي القادم، حيث أكدت اللجنة الأمنية للانتخابات، ضرورة تجهيز قاعدة أمنية تضمن أمن الناخبين، فيما شددت على تهيئة البنى التحتية اللازمة والمتعلقات اللوجستية الخاصة بالانتخابات، وشدد رئيس اللجنة الأمنية على أهمية مضاعفة الجهود وتذليل العقبات التي تعترض سير عمل اللجان وبما يجهز لقاعدة أمنية رصينة يضمن معها أمن الناخب والعملية الانتخابية عموماً، وتواصل اللجنة عملها بشكل مستمر في بغداد والمحافظات، حيث عقدت اللجنة الأمنية العليا للانتخابات اجتماعها في كربلاء المقدسة برئاسة الفريق الركن كريم التميمي نائب رئيس اللجنة الأمنية العليا للانتخابات، بحضور عضو مجلس المفوضين القاضي عامر موسى، ومدير مكتب كربلاء السيد علي عبد الأمير الحديدي، ونائب رئيس اللجنة الفرعية، فضلا عن حضور قائد شرطة كربلاء اللواء احمد زويني، وعدد من مدراء الدوائر الأمنية، والدوائر الحكومية في المحافظة ، وتم التباحث حول جميع التحضيرات الأمنية التي تقوم بها اللجنة الأمنية الفرعية بالتنسيق مع المفوضية، واللجنة الأمنية العليا الرئيسية، حيث أكد نائب رئيس اللجنة على ضرورة تقييم الخطط الأمنية المنفذة على أرض الواقع، والاطلاع على مجمل التقارير الأمنية التي تنفذها، الى ذلك تطرق عضو مجلس المفوضين القاضي عامر موسى عن أهمية دور اللجان الأمنية في إنجاح عمل المفوضية، والتأكيد على تقييم الخطط الموضوعة، والاهتمام بتنفيذها، ومساندة المفوضية في مهامها من خلال مرحلة تحديث سجل الناخبين، وتوزيع البطاقة الانتخابية، وصولا الى يوم الاقتراع، وكذلك حماية الناخب بالدرجة الأولى، والاهتمام بحراسة المكتب والمخازن لاحتوائها على مواد حساسة، وأيضا حماية مراكز التسجيل والفرق الجوالة،

وفي السياق ذاته تفقدت اللجنة مقر مكتب كربلاء الانتخابي، ومقر مخزن المفوضية، وبعض من مراكز التسجيل للاطلاع على مدى توفير الحماية لهذه المقرات من قبل الأجهزة الأمنية، وفي سياق متصل زار نائب رئيس اللجنة الأمنية العليا للانتخابات الفريق الركن كريم عبود التميمي والوفد المرافق له مكتب انتخابات القادسية وكان باستقبالهم مدير المكتب، حيث عقد الوفد اجتماعا أمنيا في المكتب بحضور السيد قائد شرطة الديوانية اللواء حيدر حسن منخي، وقادة الأجهزة الأمنية في المحافظة، والسادة المعاونين، ومسوؤلي الشعب، وذلك لبحث الخطط الأمنية لحماية الحدث الانتخابي المقبل على مستوى حماية المكاتب الانتخابية، ومراكز التسجيل والاقتراع بما يؤمن الحماية الكافية للناخبين لتحديث بياناتهم واستلام بطاقاتهم البايومترية وصولا الى يوم الاقتراع، وفي سياق متصل زار الوفد مخازن المكتب، ومراكز التسجيل للاطلاع عليها والتأكد من توفير شروط السلامة والأمان والحماية كافة،

يذكر أن هذه الزيارة تاتي ضمن الزيارات التي تقوم بها الجهات الأمنية بالتنسيق مع المفوضية العليا للانتخابات استعدادا للحدث الانتخابي القادم .

رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي

يوجه المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات بتولي كامل المسؤولية لحسم إجراء الانتخابات

الحارس – احمد سعد

صوت مجلس الوزراء بالاجماع في جلسته الاعتيادية المنعقدة في الـ ١٩ من شهر كانون الثاني الماضي، التي استضاف خلالها رئيس وأعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على تحديد العاشر من شهر تشرين الأول المقبل موعدا لإجراء الانتخابات المبكرة، وجاء هذا القرار بعد دراسة مقترح قدمته مفوضية الانتخابات الى مجلس الوزراء ينطوي على تأجيل الانتخابات التي حدد إجراءها في بادئ الأمر في ٦ حزيران المقبل، وذلك لأسباب فنية مهمة من شأنها أن تضمن نزاهة الانتخابات وتساوي الفرص أمام الجميع لخوض الانتخابات بحرية وعدالة،

وقال رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة الاستاذ مصطفى الكاظمي خلال جلسة مجلس الوزراء الاعتيادية المنعقدة في الـ ١٩ من كانون الثاني الماضي التي صوت فيها المجلس على تاجيل الانتخابات النيابية الى العاشر من شهر تشرين الاول القادم : حرصنا على توفير موازنة المفوضية، ووجّهنا بتذليل كل العقبات التي تواجهها، وصوّتنا في الجلسة السابقة لصالح التسجيل البايومتري لكل الموظفين في الدولة، ونحن داعمون لإكمال التسجيل، فهو الطريق الأمثل لمنع التلاعب بنتائج الانتخابات، مشيرا الى أن الاقتراح المقدم من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والذي بسببه صوت مجلس الوزراء على تأجيل الانتخابات الى العاشر من تشرين الأول القادم، هو أن يصار الى تمديد مواعيد الترشيح، ومنح وقت أطول لإكمال جدول العملية الانتخابية على أكمل وجه، وهذا ليس حيادا عن مبدأ الانتخابات المبكرة،

فهي قائمة على كل حال، ولن يتم التنازل عنها، وهي مطلب شعبي أيّدته المرجعية، وجزء من البرنامج الحكومي، وأكد رئيس مجلس الوزراء الاستاذ مصطفى الكاظمي على أن الشعب العراقي يستحق انتخابات مبكّرة عادلة برقابة دولية حقيقية، وإجراءات نزيهة، وهذا الاستحقاق أمانة في أعناقنا، ونحن داعمون لمفوضية الانتخابات، كي تتصدى لدورها التاريخي في هذه المرحلة لضمان إنجاح الانتخابات، مبينا أن الحكومة تشكّلت في ظرف اجتماعي، واقتصادي، وسياسي، وأمني صعب جداً، ولم نستسلم بل وقفنا مستندين الى واجب الوطنية العراقية، وبذلنا كل جهودنا لتفكيك العُقد والأزمات، وأوضح الكاظمي خلال لقائه أعضاء لجنة الأمن والدفاع النيابية واجتماعه بهم في الثالث من شهر شباط الماضي أن العراق مسؤولية مشتركة، وليس لدينا غير العراق، فبلدنا يستحق منا الكثير ، ومدننا كلها مدن كريمة، وأهلنا طيبون، لم أرَ أطيب واذكى من العراقيين، وأنا جئت مؤتمنا على إجراء الانتخابات، وما يهمني هو إجراء انتخابات عادلة نزيهة، مؤكدا أن الأزمات السياسية في العالم كلها تأتي من مشكلات في الانتخابات، لذا يجب أن نتعاون جميعا على انجاح الانتخابات، كما قال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في كلمته بيوم الشهيد العراقي: إن الانتخابات هي المعيار الأساسي لالتزامات الحكومة وقدمنا كل الدعم لإنجازها، مبينا أن القوى السياسية شريك مهم لبناء الدولة، وأنا غير معني بالمزايدات الانتخابية واتجنب الرد تجاه التصريحات الباطلة، ووجه السيد رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي في الثامن عشر من شهر آذار الحالي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتولي كامل المسؤولية بشأن أخذ القرار الملائم لحسم موضوع إجراء، ومن جانبه اكد رئيس الجمهورية برهم صالح أن الانتخابات المقبلة مهمة ومفصلية وتأسيسية لمرحلة جديدة، لأن الوضع لا يمكن أن يستمر، وقال رئيس الجمهورية في تصريح متلفز أن نزاهة الانتخابات وإعطاء المواطن العراقي الثقة بالعملية الانتخابية مهم جدا .

مؤكدة استعدادها التام لإجراء الإنتخابات البرلمانية في موعدها المحدد

المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات: توجيه 75 دعوة الى السفارات العربية والأجنبية والمنظمات الدولية لمراقبة العملية الإنتخابية

رئيس مجلس المفوضين يناقش مع بعثة الأمم المتحدة الإستحقاق الإنتخابي المرتقب والتأكيد على إجراء الإنتخابات في موعدها المحدد

الحارس – احمد سعد

العاشر من شهر تشرين الأول القادم موعد الانتخابات البرلمانية العراقية، بعد أن كان من المزمع إقامتها في السادس من حزيران المقبل، وهذا ما أقره مجلس الوزراء عقب يومين من اقتراح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتأجيل الانتخابات البرلمانية لاستكمال النواحي الفنية لتسجيل الأحزاب السياسية، وتوزيع البطاقات الانتخابية، وتأمين الرقابة الدولية، وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد اقترحت في السابع عشر من كانون الثاني الماضي وعلى لسان رئيس مجلس المفوضين جليل عدنان خلف وبكتابٍ رسمي أرسلته إلى رئاسة مجلس الوزراء، أن يكون شهر تشرين الأوّل المقبل موعداً لإجراء الانتخابات التشريعيّة المبكرة، معلّلة السبب وراء التأجيل بالحرص على إجراء انتخاباتٍ متكاملة نزيهة وعادلة، وقالت وفي كتابها المرسل إذ نظراً إلى انتهاء المدّة المحدّدة لتسجيل التحالفات السياسية، ولقلّة عدد التحالفات المسجّلة في دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية للفترة المحددة في جدول العمليات، يتطلّب الأمر تمديد فترة تسجيل التحالفات، وما يترتب على ذلك من تمديد فترة تسجيل المرشحين، وإفساح المجال أمام خبراء الأمم المتحدة والمراقبين الدوليين ليكون لهم دورٌ في تحقيق أكبر قدر ممكن من الرقابة والشفافية في العملية الانتخابية المقبلة، وأنّ هذه الخطوة تأتي لضمان نزاهتها، وانسجاماً مع قرار مجلس الوزراء بشأن توسيع التسجيل البايومتري، وإعطاء الوقت الكافي للمشمولين به، وإكمال كافة الاستعدادات الفنيّة، ورأت المفوضية أنّ تمديد فترة تسجيل التحالفات تستدعي تمديد موعد الانتخابات المعلن، وبعد مراجعة الجدول الزمني للعملية الانتخابية المعدّ من الإدارة الانتخابية بمشورة الأمم المتحدة، قرّر مجلس المفوّضين أن يكون الموعد الجديد لإجراء الانتخابات المبكرة في تشرين الأول المقبل، هذا واستقبل رئيس مجلس المفوضين جليل عدنان خلف في السابع عشر من شهر آذار الحالي في مقر المفوضية نائبة الممثل الأممي الخاص في العراق للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية، إنغيبيورغ سولرون غيشلادوتير، يرافقها كبير مستشاري بعثة يونامي امير أراين، حيث أكدت البعثة خلال اللقاء دعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وتقديم العون الكامل لإتمام الانتخابات المقبلة، كما ناقش اللقاء تحديث بيانات الناخبين وما يتعلق بمواعيد تسجيل التحالفات السياسية واستقبال قوائم المرشحين، فضلاً عن إيضاح طبيعة التحديات التي يسعى مجلس المفوضين لتذليلها، وصولاً إلى الاستحقاق الانتخابي المرتقب، والتأكيد على إن موعد إجراء الانتخابات في موعدها المحدد حتمي ومُلزم استناداً لأحكام المادة (٨): أولاً من قانون الانتخابات رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠، وأكدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العاشر من شهر شباط الماضي استعدادها التام لإجراء الانتخابات بموعدها المحدد في العاشر من تشرين أول المقبل، وقالت الناطقة باسم المفوضية جمانة الغلاي: إن مفوضية الانتخابات على أتم الاستعداد لإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد، حيث وضعت الجدول العملياتي الفني والتوقيتات الزمنية لإجراء العملية الانتخابية وتم عرض هذا الجدول على الجميع، كما أكدت غلاي أنه سيتم استخدام أجهزة تحقق الكتروني جديدة مع الإبقاء على أجهزة الفرز والعد الالكتروني، مبينة أن دقة البصمة ومطابقتها في الأجهزة الجديدة ستكون بنسبة ١٠٠٪، حيث ستظهر بصمات الناخب في شاشة جهاز التحقق لغرض الإسراع في عملية المطابقة، وأن عدد أجهزة الفرز والعد الالكتروني ما يقارب ٦٣ الف جهاز ، وعدد أجهزة التحقق أكثر من ٧٠ ألفا، مشيرة الى أن هذه الأجهزة تتميز بوجود مدة شحن كافية في حال انقطاع التيار الكهربايي عن مراكز الاقتراع، وبينت أن برامجيات الأجهزة صممت ونظمت لتلاءم الأجواء العراقية، مع التحديث على البرامجيات بما يتناسب والقانون الجديد، فضلا عن وضع حلول للمشاكل التي رافقت انتخابات ٢٠١٨ وتجاوزها في البرامجيات الجديدة للتصويت بكل نزاهة وعدالة، مشيرة الى وجود غرف صيانة مركزية منتشرة في عموم محافظات العراق تضم ملاكا متخصصا تم تدريبه من قبل الشركة المصنعة على إجراءات صيانة واستخدام الأجهزة، وأوضحت أن إكمال عملية إعادة تاهيل وصيانة أجهزة تسريع نتائج وأجهزة إرسال البيانات سيتم بالتعاون مع شركة «ميرو الكورية» المصنعة لها، والتي عقدت ورشة تدريبية حول صيانتها للموظفين الفنيين المختصين في المفوضية، والذين سيقومون بدورهم بمهمة تدريب باقي الموظفين المختصين في مكاتب المحافظات الانتخابية وبشكل هرمي، وقالت: إن العدد التقريبي لمحطات الاقتراع نحو(٥٨٩١٥) محطة، الأمر الذي دعا المفوّضية الى توقيع ملاحق مع شركة (ميرو الكورية) لتجهيز عدّة التحقق الالكتروني الاضافية لمكاتب اقليم كردستان، وكذلك الأجهزة الاضافية لانتخابات الخارج والمواليد الجديدة والاحتياط بحسب موشّرات الانتشار الأولى الذي اجرته المفوّضية، وكذلك الحال في ما يتعلّق بالأجهزة الفرز والعدّ الالكترونية التعويضية الخاصّة بمكتب انتخابات اربيل والخارج والمواليد الجديدة والاحتياط، وبذلك تكون المفوّضية قد استكملت عملية تامين الاجهزة الالكترونية الانتخابية ضمن الجدول الزمني العملياتي الخاصّ بالعملية الانتخابية، وعن دور بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) بالانتخابات أكدت الناطقة باسم المفوضية أن دور البعثة الأممية في العراق (يونامي) سيكون مراقبة الانتخابات وليس الإشراف عليها، بالإضافة الى مد المفوضية بالمشورة الفنية وهناك فريق من الخبراء من البعثة الأممية يعملون معنا في جميع أقسام وشعب المفوضية ويقدمون المساعدة والمشورة والخبرة الفنية، موضحة أن الإشراف على الانتخابات يختلف عن المراقبة، لأن الإشراف يعني التدخل في العملية الانتخابية، وهذا لن يحدث في العراق، لكن مراقبة الانتخابات موجودة في قانون الانتخابات بحسب قانون المفوضية رقم ٣١ في الفصل الثالث المادة العاشرة ، الفقرة ٤ التي أشارت الى أن على المفوضية اعتماد المراقبين المحليين ومراقبي الكيانات السياسية، والمراقبين الدوليين، موكدة أن المفوضية وجهت ٧٥ دعوة الى السفارات العربية والأجنبية والمنظمات الدولية بالتنسيق مع وزارة الخارجية لمراقبة العملية الانتخابية، اي رصد العملية الانتخابية بايجابياتها وسلبياتها ثم رفع تقريرهم الى الجهات المرتبطين بها، واعلن مجلس المفوّضين في مفوضية الانتخابات، في السابع عشر من شهر آذار الحالي عن موافقة مجلس المفوّضين بالاجماع على اختيار شركة (PWC) البريطانية الفاحصة لاجهزة الاقتراع والاجهزة الملحقة بها والبرامجيات المستخدمة والوسط الناقل وجهاز الارسال وسيرفرات اعلان النتائج بعد عدّة مراحل تمّ في ضوئها التاكّد من رصانتها واستيفائها للشروط والمواصفات الفنية المطلوبة والافضل من بين الشركات التي رشحها مكتب الامم المتحدة للمساعدة الانتخابية في العراق (UNAMI) التي تعمل في اطار فني وتكنولوجي يتماشى والمبادئ الأساسية لعمل المفوضية بما يضمن نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها.

مجلس المفوضين يصادق على إجراءات التصويت الخاص

مدير عام الدفاع المدني يرافق مستشار رئيس الوزراء لمفوضية الإنتخابات في زيارة محافظات واسط وميسان والبصرة

الحارس - ثائر عبد الخالق

وافق مجلس المفوّضين بالإجماع على اختيار شركة (PWC) البريطانية الفاحصة لأجهزة الاقتراع والأجهزة الملحقة بها والبرامجيات المستخدمة والوسط الناقل وجهاز الإرسال وسيرفرات إعلان النتائج، بعد عدّة مراحل تمّ في ضوئها التأكد من رصانتها واستيفائها للشروط والمواصفات الفنية المطلوبة، والأفضل من بين الشركات التي رشّحها مكتب الأمم المتّحدة للمساعدة الانتخابية في العراق (UNAMI) التي تعمل في إطار فني وتكنولوجي يتماشى والمبادئ الأساسية لعمل المفوّضية بما يضمن نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها.

جاء الاختيار استنادًا إلى قانون انتخاب مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠م، الفصل التاسع منه أحكام عامة وختامية المادة (٣٨) ثالثًا التي تنص: (على المفوّضية التعاقد مع إحدى الشركات العالمية الرصينة ذات الخبرة بالاختصاص التكنولوجي ولديها أعمال مماثلة لفحص برامجيات أجهزة الاقتراع (أجهزة تسريع النتائج) والأجهزة الملحقة بها، ويشكّل مجلس المفوّضين لجنة من المؤسّسات الحكومية المختصّة فنيًا لمراقبة وتقييم الشركة المذكورة آنفًا، وتقدّم تقريرًا بذلك لمجلس النواب العراقي)، وعملًا بقرار مجلس الوزراء ذي العدد (٢٧٦) لسنة ٢٠١٩م الفقرة (٢٧) منه التي تنص على:(قيام المفوّضية العليا المستقلة للانتخابات بتوجيه الدعوة المباشرة إلى الشركات الفاحصة العالمية الرصينة المعتمدة والمرشّحة من مكتب الأمم المتّحدة في العراق، على أن يجري تدقيقها أمنيًا).

وفي السياق ذاته وفي وقت سابق، شُكّلت بهذا الصدد لجنة بموجب الأمر الديواني بالعدد (٣) لسنة ٢٠٢٠م، يرأسها مفوّض من مجلس المفوّضين، وعضوية مدير قسم الاتّصالات المؤمّنة، ومدير قسم البرمجيات في وزارة الاتّصالات، وعضو من الجهات الأمنية، تتولّى إحالة متطلبات العملية الانتخابية إلى شركة فاحصة متخصّصة بفحص برمجيات الأجهزة الانتخابية والوسط الناقل التي ستستخدم في الانتخابات المقبلة.

وعلى أساسها قامت مفوّضية الانتخابات بتشكيل لجنة فنّية من موظّفي المفوّضية المختصّين في الجوانب العملياتية الفنية والجوانب القانونية، برئاسة معاون رئيس الإدارة الانتخابية للشؤون الفنية التي عقدت بدورها عدّة اجتماعات مستضيفةً عددًا من الخبراء الفنيّين المختصّين في مجال نقل البيانات والتشفير واختراق الأنظمة الآمنة، لمناقشة المواصفات الفنية المصدّق عليها والواجب توافرها في تشفير البيانات المنقولة وأمنها، بحضور ممثّل عن فريق الأمم المتّحدة للمساعدة الانتخابية، ولذا أعدّت اللجنة دراسة بهذا الصدد وجرى تزويد الأمم المتّحدة للمساعدة الانتخابية في العراق بصورة عنها، لإبداء الملاحظات الفنية بشأنها التي أخذت بها المفوّضية.

وعلى صعيد متّصل وبخطوة استباقية عملت مفوّضية الانتخابات على تشكيل لجنة فنّية مشرفة ومتخصّصة تتولّى مهمّة مراقبة عمل الشركة الفاحصة وتقييمها، تتألّف من موظّفي المفوّضية وممثّلين عن الوزارات والمؤسّسات ذات العلاقة.

يذكر أنّ شركة (PWC) البريطانية الفاحصة من ضمن الشركات التي رشّحها مكتب الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية في العراق (UNAMI) التي وُجّهت الدعوات المباشرة لهم للمشاركة في المناقصة الخاصّة بالشركات الفاحصة بناء على قرار مجلس الوزراء ذي العدد (٢٧٦) المذكور آنفا.

وعلى صعيد آخر صدّق مجلس المفوّضين على إجراءات الاقتراع العام، والعدّ والفرز باستخدام أجهزة تسريع النتائج لانتخاب مجلس النواب في ٢٠٢١/١٠/١٠ ، وكذلك إجراءات الاقتراع الخاص الذي يتمّ بموجبه مشاركة الناخبين من القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والنازحين وناخبي الخارج ونزلاء السجون المحكومين دون ألـ (٥) سنوات، الذي ألزم قانون الانتخابات مشاركتهم ببطاقة الناخب البايومترية حصرًا، إذ يكون التصويت لهذه الفئات في ٢٠٢١/١٠/٨.

زيارة عدد من المستودعات التي ستشغلها مفوضية الإنتخابات لخزن صناديق الإقتراع في محافظات واسط وميسان والبصرة

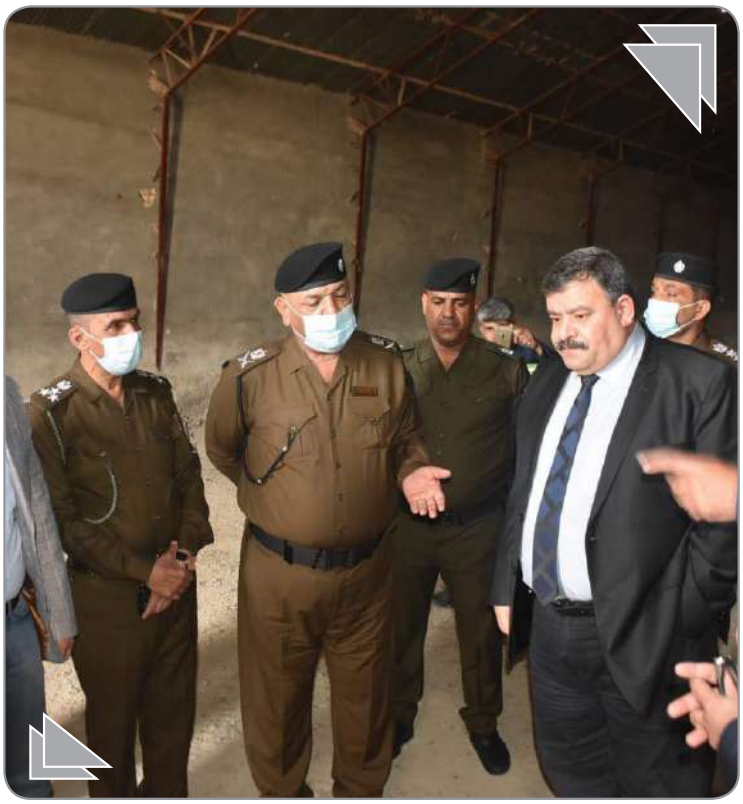

ومن جانب اخر مديرية الدفاع المدني مسؤولية ترتقي بمستوى الجهود المبذولة، هذا ما بينه مدير العلاقات والإعلام للمديرية العميد جودت عبد الرحمن، إن الفترة الماضية شهدت تحقيقا لنشاطات كبيرة ومهمة من خلال السيطرة على الحوادث التي حصلت بوقت قياسي، ومن هذه النشاطات أوضح العميد أنه في إطار حرص المديرية على متابعة وتوفير مستلزمات الأمن والسلامة في مختلف المؤسسات والقطاعات العامة والخاصة، حيث يواصل مدير عام الدفاع المدني إجراء جولاته الميدانية لعدد من المستودعات الخاصة بمفوضية الانتخابات، لافتا الى أن وفداً برئاسة مستشار السيد رئيس الوزراء لمفوضية الانتخابات الأستاذ مهند نعيم يرافقه السيد مدير عام الدفاع المدني اللواء كاظم سلمان بوهان تمت زيارة عدد من المستودعات التي ستشغلها مفوضية الانتخابات لخزن صناديق الاقتراع في محافظات، واسط، وميسان، والبصرة، وكان السادة مدراء الدفاع المدني في تلك المديريات على رأس المستقبلين للوفد الزائر لمحافظاتهم، حيث هدفت الزيارة الى تفقد متطلبات السلامة والأمان داخل تلك المستودعات من أجل تهيئتها واستخدامها من قبل المفوضية العليا الانتخابات لخزن صناديق الاقتراع باعتبارها أماكن حصينة آمنة، وكذلك التنسيق المشترك لتوفير عجلات إطفاء بكامل بطواقمها قرب تلك المستودعات لتأمينها والتدخل الفوري في حالات الطوارئ لا سامح الله، وأضاف العميد أن كشوفات السلامة مستمرة وضمن جداول محددة تشمل القطاعات العامة والخاصة كافة لمتابعة مستلزمات السلامة والأمان مع محاسبة المخالفين وفق قانون الدفاع المدني، مؤكداً أن أغلب حوادث الحرائق التي تحدث تكون أسبابها هو عدم الامتثال الى متطلبات السلامة وتوفيرها، مما ينتج عن عدم السيطرة الأولية على النيران حال نشوب الحريق.

اخي الناخب ... اختي الناخبة

من مـواليد

٢٠٠١ / ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣

لضمان تصويتك بالأنتخابات

سجلوا بياناتكم بايومتريا

راجع اقرب مركز تسجيل من محل سكناكم

استعدادا لانتخابات مجلس النواب العراقي

جمهورية العراق
المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

Download on the App Store | GET IT ON Google Play

www.ihec.iq

شبابنا...من مواليد

2001 /2002 /2003

حفاظاً على حقكم ...
راجعوا مركز التسجيل القريب من محل سكناكم
لتحديث بياناتكم بايومترياً

الوثائق الثبوتية المطلوبة

- البطاقة الوطنية او هوية الاحوال المدنية وشهادة الجنسية.
- البطاقة التموينية وبطاقة معلومات السكن لاثبات الاقامة.

للاستدلال على مركز التسجيل عليكم زيارة
www.ihec.iq

تطبيق مفوضية الانتخابات للهواتف الذكية
المتاح على (App Store / Google Play)

الإنتخابات البرلمانية

2021

وزارة الداخلية - دائرة العلاقات والإعلام

قناتنا الرسمية على التليجرام

t.me/IHECOfficail

#جميع_حساباتنا_على_مواقع_التواصل_الاجتماعي_برابط_واحد

https://flow.page/ihec

#المفوضية_العليا_المستقلة_للانتخابات